الأمم المتحدة
A/HRC/56/6/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
31 May 2024
Arabic
Original: Chinese and English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

الصين

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

1- شارك وفد حكومة الصين في الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2024. وعلقت الغالبية العظمى من الدول بشكل إيجابي على إنجازات الصين في مجال حقوق الإنسان وقدمت توصيات مفيدة. وقد أنشأت الصين آلية مشتركة بين الإدارات لفحص هذه التوصيات بعناية، وقررت قبول 290 توصية من أصل 428، وقبول 8 توصيات جزئياً، والإحاطة علماً بـ 32 توصية، ورفض 98 توصية. وجاءت الردود تحديداً على النحو الآتي.

أولاً- التوصيات التي حظيت بالقبول

ألف- التوصيات التي حظيت بالقبول

2- 22-4 إلى 22-5، 22-13، 22-26، 22-37 إلى 22-43، 22-45، 22-55، 22-58 إلى 22-59، 22-61 إلى 22-63، 22-65 إلى 22-71، 22-76، 22-80، 22-114، 22-117، 22-119، 22-121 إلى 22-130، 22-132 إلى 22-133، 22-136، 22-138 إلى 22-141، 22-143 إلى 22-145، 22-147، 22-149 إلى 22-151، 22-153، 22-165، 22-168، 22-175، 22-178، 22-182، 22-184، 22-188، 22-190 إلى 22-191، 22-194 إلى 22-200، 22-202 إلى 22-204، 22-206 إلى 22-221، 22-223 إلى 22-233، 22-235 إلى 22-238، 22-240 إلى 22-274، 22-277، 22-279 إلى 22-280، 22-282 إلى 22-284، 22-286، 22-288، 22-290 إلى 22-292، 22-296، 22-298 إلى 22-304، 22-307، 22-310 إلى 22-339، 22-341 إلى 22-360، 22-362 إلى 22-366، 22-368 إلى 22-369، 22-371 إلى 22-386، 22-388 إلى 22-391، 22-393، 22-397، 22-401، 22-403 إلى 22-404، 22-416 إلى 22-417، 22-420.

باء- التوصيات التي حظيت بالقبول والجاري تنفيذها

3- 22-148، 22-222، 22-239، 22-278، 22-281، 22-294 و22-295، 22-297، 22-306، 22-308، 22-340، 22-361، 22-370، 22-419، 22-421 إلى 22-422، 22-426 إلى 22-427.

4- 22-163: تحمي الحكومة الصينية جميع المواطنين وفقاً للقانون من المضايقة أو التخويف أو الاعتداء. ولا يؤثر هذا الرد على موقف الحكومة الصينية الثابت من "المدافعين عن حقوق الإنسان". فالقانون الصيني يحمي الحقوق المشروعة لجميع المواطنين على قدم المساواة. وينطبق ذلك أيضاً على التوصيات الأخرى المتعلقة بـ "المدافعين عن حقوق الإنسان".

جيم- التوصيات التي حظيت بالقبول ونُفِّذت بالفعل

5- 22-74، 22-108، 22-115، 22-134، 22-137، 22-155، 22-160، 22-167، 22-171، 22-173 و22-174، 22-177، 22-189، 22-193، 22-234، 22-275، 22-392، 22-394، 22-396، 22-398 و22-399، 22-402.

6- 22-27: تتقيد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين على الدوام تقيداً شاملاً بمتطلبات حماية حقوق الإنسان الواردة في القانون الأساسي لهونغ كونغ والأحكام ذات الصلة من

الاتفاقيات الدولية الأخرى المنطبقة على هونغ كونغ، وتنفذ بجدية من خلال القوانين المحلية الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

7- 22-135: تتقيد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين على الدوام تقيداً شاملاً بمتطلبات حماية حقوق الإنسان الواردة في القانون الأساسي لهونغ كونغ والأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات الدولية الأخرى المنطبقة على هونغ كونغ، وتنفذ بجدية من خلال القوانين المحلية الأحكام ذات الصلة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأدى تنفيذ قانون حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى استعادة النظام في هونغ كونغ، وتوطيد سيادة القانون، وحماية أرواح وممتلكات الناس في هونغ كونغ، وتمكينهم من التمتع مرة أخرى بحقوقهم وحرياتهم المشروعة.

8- 22-170: تحمي الصين حرية مواطنيها في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وفقاً للقانون، وتتعامل مع الانتهاكات وفقاً للقانون.

9- 22-413: يحمي القانون الصيني الحقوق المشروعة لجميع المواطنين على قدم المساواة.

ثانياً- التوصيات التي حظيت بقبول جزئي

10- 22-32، 22-36، 22-289، 22-400: ستنفذ الصين توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة وفقاً لظروفها الوطنية، وهي تعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

11- 22-48: ينبغي أن تتخذ البلدان بشكل مستقل قرارات دعوة الإجراءات الخاصة للقيام بزيارات.

12- 22-79: ثمة حاجة إلى دراسة شاملة تأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية المحلية وعوامل أخرى.

13- 22-305: أنشأت الصين سوقاً وطنية لتجارة انبعاثات الكربون ونظاماً للسياسة الضريبية مواتياً لخفض انبعاثات الكربون. ولبناء نظام جديد للطاقة الكهربائية مع نسبة عالية من الطاقة المتجددة، لا تزال هناك حاجة إلى دعم مالي لمحطات الطاقة العاملة بالفحم الحجري.

14- 22-309: ستركز الصين على التحكم في استهلاك الوقود الأحفوري.

ثالثاً- التوصيات التي أحيط بها علماً

15- 22-1 إلى 22-3، 22-6، 22-8 و22-9، 22-12، 22-14، 22-18 إلى 22-20، 22-23 و22-24: يعتمد التاريخ المحدد للتصديق على المعاهدات على تاريخ توافر الشروط ذات الصلة في الصين.

16- 22-25: ثمة حاجة إلى مراعاة شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية للصين.

17- 22-44، 22-46، 22-49، 22-51، 22-201: ينبغي أن تتخذ البلدان بشكل مستقل قرارات دعوة الإجراءات الخاصة للقيام بزيارات.

18- 22-57: تعمل الصين منذ البداية بطريقة جادة ومسؤولة على تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات وغيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفقاً لظروفها الوطنية، وتعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

19- 22-60: لا يوجد توافق في الآراء بشأن "النهج القائم على حقوق الإنسان" بين الأطراف.

20- 22-72 و22-73: لم تنشئ الصين مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، لكن العديد من الوكالات الحكومية في الصين تضطلع بمسؤوليات مماثلة.

21- 22-77، 22-408 إلى 22-412، 22-415: يحمي القانون الصيني الحقوق المشروعة لجميع المواطنين على قدم المساواة، ويحظر أي شكل من أشكال التمييز.

22- 22-113: تتفهم الصين رغبات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتطلعاتها للمضي قدماً في عملية نزع السلاح النووي، وستواصل الحفاظ على التواصل البناء مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

23- 22-423: تستند هذه التوصية إلى معلومات خاطئة.

رابعاً- التوصيات التي رُفِضت

24- 22-7: ستنفذ الصين توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة وفقاً لظروفها الوطنية، وهي تعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

25- 22-10 و22-11، 22-82 إلى 22-98: تتمثل سياسة الصين الأساسية في هذا الصدد في الإبقاء على عقوبة الإعدام مع تطبيقها بشكل صارم ومحدود بحكمة.

26- 22-15 إلى 22-17، 22-21 و22-22: تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على عاتق حكومات الدول.

27- 22-28 إلى 22-30، 22-33 إلى 22-35، 22-146: هذا التقرير غير قانوني وباطل تماماً. وقد رفض مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار ذا الصلة، الذي يمثل الموقف الرسمي للدول الأعضاء.

28- 22-31، 22-154، 22-181: من حق البلدان ومن واجبها حماية أمنها القومي، كما هو الحال مع سن الصين قانون حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وقد أُخذ في الاعتبار في العملية التشريعية للقانون بشكل كامل القانون الأساسي لهونغ كونغ والأحكام ذات الصلة المنطبقة على هونغ كونغ في المعاهدات الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

29- 22-47، 22-52 إلى 22-54، 22-56: ينبغي أن تحترم الزيارات ذات الصلة سيادة الصين وأن تمتثل للقوانين واللوائح الصينية.

30- 22-50: تعارض الصين التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة، ولا تقبل ما يسمى بالزيارات التي ستقوض سيادة الصين.

31- 22-64، 22-131: من حق البلدان ومن واجبها حماية أمنها القومي، كما هو الحال مع سن الصين قانون حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وقد أُخذ في الاعتبار في العملية التشريعية للقانون بشكل كامل القانون الأساسي لهونغ كونغ والأحكام ذات الصلة المنطبقة على هونغ كونغ في المعاهدات الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهونغ كونغ مجتمع يخضع لسيادة القانون، حيث ينبغي أن تستند أي محاكمة إلى الأدلة والقانون، ولا ينبغي لأحد أن يتدخل في الإجراءات القانونية الجارية.

32- 22-75، 22-81، 22-99 إلى 22-102، 22-110، 22-116، 22-118، 22-120، 22-156، 22-162، 22-164، 22-169، 22-172، 22-183، 22-186 إلى 22-187، 22-192،

22-205، 22-276، 22-285، 22-287، 22-407، 22-414، 22-418: هذه التوصية تستند إلى معلومات خاطئة.

33- 22-78: تدعم الصين المساواة الإثنية وتعزز الوئام الديني، وقد اتخذت بالفعل تدابير فعالة ضد أي تمييز على أساس الأصل الإثني أو المعتقد الديني.

34- 22-103 إلى 22-106، 22-111، 22-158: الصين بلد يخضع لسيادة القانون، وتعمل أجهزته القضائية ووكالات إنفاذ القانون فيه وفقاً للقوانين واللوائح. والاحتجاز التعسفي محظور تمامًا في الصين.

35- 22-107: تتمثل سياسة الصين الأساسية في الإبقاء على عقوبة الإعدام مع تطبيقها بشكل صارم ومحدود بحكمة. والصين بلد يخضع لسيادة القانون، وتعمل أجهزته القضائية ووكالات إنفاذ القانون فيه وفقاً للقوانين واللوائح.

36- 22-109: المراقبة السكنية في مكان معين تدبير غير احتجازي ينص عليه القانون الصيني بهدف ضمان حسن سير الإجراءات الجنائية.

37- 22-112: المراقبة السكنية في مكان معين تدبير غير احتجازي ينص عليه القانون الصيني بهدف ضمان حسن سير الإجراءات الجنائية. وتعمل الأجهزة القضائية ووكالات إنفاذ القانون الصينية وفقاً للقوانين واللوائح. ولا توجد مسألة تُسمى "الاختفاء القسري".

38- 22-142: تنص قوانين الصين ذات الصلة صراحةً على وجوب احترام حقوق الإنسان وحمايتها في إطار حماية الأمن القومي.

39- 22-152، 22-179، 22-405: تحمي الصين دائماً الحقوق المشروعة لمواطنيها وفقًا للقانون. وليس ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة.

40- 22-157: تستند هذه التوصية إلى معلومات خاطئة. ومن حق البلدان ومن واجبها حماية أمنها القومي، كما هو الحال مع سن الصين قانون حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وقد أُخذ في الاعتبار في العملية التشريعية للقانون بشكل كامل القانون الأساسي لهونغ كونغ والأحكام ذات الصلة المنطبقة على هونغ كونغ في المعاهدات الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

41- 22-159: تحمي الصين حرية مواطنيها في التعبير عبر الإنترنت وفقاً للقانون، وتدير الفضاء السيبراني وفقاً للقانون.

42- 22-161، 22-166: تحمي الصين حرية مواطنيها في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع وفقاً للقانون، وتتعامل مع الانتهاكات وفقاً للقانون.

43- 22-176: تحمي الصين حرية مواطنيها في تكوين الجمعيات والتعبير وفقاً للقانون، وقد سبق لها أن اتخذت تدابير فعالة.

44- 22-180: تحمي الصين الحقوق المشروعة للمواطنين وفقًا للقانون. وجميع المواطنين متساوون أمام القانون. وسيحاسب القانون من ينتهكونه.

45- 22-185، 22-293، 22-387: تستند هذه التوصية إلى معلومات خاطئة. وستنفذ الصين توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة وفقاً لظروفها الوطنية، وهي تعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

46- 22-367: وفقاً للقواعد، لا يناقش الاستعراض الدوري الشامل الشؤون الثنائية. وإلى جانب ذلك، فإن جعل حقوق المرأة شرطاً مسبقاً للمشاركة والتفاعل مع السلطة الحاكمة الأفغانية لا يتوافق مع واقع القضية الأفغانية. ولا يساعد ذلك أيضاً الخارج على تشجيع الحكومة الأفغانية المؤقتة بطريقة بناءة على حماية فعالة للحقوق والمصالح الأساسية لجميع الشعب الأفغاني، بمن فيه النساء والأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى القضية الأفغانية من منظور شامل ومتوازن وموضوعي، وأن يتفاعل ويتعامل مع أفغانستان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وأن يساعد أفغانستان على تنمية اقتصادها وتحسين معيشة الشعب الأفغاني، وأن يتخذ إجراءات عملية لدعم أفغانستان في إيجاد مسار تنموي يلبي تطلعات شعبها ويسير في اتجاه العصر.

47- 22-395: التقرير ذو الصلة غير قانوني وباطل تماماً. وقد رفض مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار ذا الصلة، الذي يمثل الموقف الرسمي للدول الأعضاء. وستنفذ الصين توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة وفقاً لظروفها الوطنية، وهي تعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

48- 22-406: تستند هذه التوصية إلى معلومات خاطئة. والتقرير ذو الصلة غير قانوني وباطل تماماً. وقد رفض مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار ذا الصلة، الذي يمثل الموقف الرسمي للدول الأعضاء. وستنفذ الصين توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة وفقاً لظروفها الوطنية، وهي تعارض التوصيات التي تستند إلى معلومات خاطئة.

49- 22-424 و22-425: الأشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يدخلون الصين بصورة غير قانونية لأسباب اقتصادية ليسوا لاجئين.

50- 22-428: تستند هذه التوصية إلى معلومات خاطئة. والحقيقة هي أن قضية حقوق الإنسان في شينجيانغ حققت إنجازات تاريخية، وتمت حماية حقوق كل المجموعات الإثنية بشكل كامل في جميع الجوانب.